

مصر: معركة الرغيف تشتعل... المعارضة ترفض خطة الحكومة المصرية للتحويل للدعم النقدي

27 - يونيو - 2026



القاهرة - «القدس العربي»: أعلن رئيس مجلس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، أن العام المالي المقبل، سيشهد تفعيل منظومة الدعم النقدي، في إطار جهود الحكومة لتطوير آليات الدعم وضمان وصوله إلى الفئات المستحقة، في وقت تحذر أحزاب المعارضة من أن التحويل إلى نظام الدعم النقدي يمثل «خطوة شديدة الخطورة» قد تؤثر على الحماية الاجتماعية للمواطنين وتهدد الاستقرار المجتمعي.

وتتوجه الدولة إلى تحويل الدعم العيني إلى نقدي، بمعنى استبدال السلع التموينية والخبز المدعم بمبلغ مالي محدد يصرف شهرياً للفرد على البطاقات التموينية.

وتقول الحكومة إن هذا النظام يهدف إلى إعطاء المواطن حرية التصرف في أموال الدعم وشراء ما يحتاجه فعلياً من أي منفذ أو سوبرماركت من دون التقيد بسلع معينة.

ووفقاً لخطة الحكومة المقترحة، فإن قيمة الدعم للفرد تبلغ 275 جنيهاً شهرياً، إضافة إلى دعم السلع التموينية وهي 50 جنيهاً للفرد. وبناءً على ذلك، فإن الأسرة المكونة من 4 أفراد من المفترض أن تحصل على دعم شهري إجمالي قيمته 1100.

وقال مدبولي خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده عقب اجتماع الحكومة الأسبوعي الأربعاء الماضي، إن الحكومة تراجع حالياً جميع الأرقام والبيانات المرتبطة بمنظومة الدعم، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل النظام الجديد بصورة تحقق أعلى درجات الكفاءة والعدالة.

وأكد رئيس الوزراء أن الهدف الأساسي من التوجه نحو منظومة الدعم النقدي هو ضمان وصول الدعم إلى المستفيدين الحقيقيين، بما يسهم في تعزيز الحماية الاجتماعية وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الدولة، لافتاً إلى أن الحكومة تعمل على تطوير منظومة الدعم بما يحقق العدالة في التوزيع ويضمن استفادة الفئات الأكثر احتياجاً من برامج الدعم المختلفة.

تنقيح منظومة الدعم

وفي إطار الاستعداد للتحويل للدعم النقدي، بدأت الحكومة المصرية خلال الأيام الماضية، تنقيح منظومة الدعم، وقال مساعد وزير التموين والتجارة الداخلية للخدمات الرقمية، محمد شتا، إن الأرقام المتداولة بشأن حذف 850 ألف بطاقة تموينية غير دقيقة، لافتاً إلى أن الوزارة لم تعلن حتى الآن أعداد المستبعدين بشكل رسمي.

وبين في تصريحات متلفزة أن الأرقام النهائية سيتم الإعلان عنها عقب الانتهاء من جميع مراحل مراجعة وتنقية قواعد بيانات الدعم التمويني. ولفت إلى أن عملية تحديث وتنقية بيانات المستفيدين لا تتم دفعة واحدة، وإنما من خلال مراحل متتالية تضمن دقة الفحص ومراجعة البيانات بصورة مستمرة، بما يحافظ على حقوق المواطنين المستحقين للدعم.

وأكد أن الوزارة تراجع الحالات بشكل دوري للتأكد من استمرار انطباق شروط الاستحقاق على جميع المستفيدين. وبين أن محددات العدالة الاجتماعية هي الأساس في تقييم استحقاق الدعم، حيث يتم النظر إلى مستوى الدخل والقدرة الاقتصادية لرب الأسرة أو الأفراد المقيدون على البطاقة التموينية.

وأضاف أن بعض المؤشرات قد تؤدي إلى استبعاد غير المستحقين، من بينها امتلاك سيارات مرتفعة القيمة، والإقامة في مجتمعات سكنية راقية، وسداد مصروفات مرتفعة للمدارس أو الجامعات الدولية، ووجود مؤشرات واضحة على تحسن المستوى الاقتصادي.

وشدد على أن إجراءات تنقية البطاقات التموينية لا تستهدف الأسر الأولى بالرعاية أو محدودي الدخل، مؤكداً أن الهدف الرئيسي هو ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه الحقيقيين وتحقيق العدالة في توزيع الدعم الحكومي، وعلى استمرار مراجعة قواعد البيانات بشكل دوري لضمان عدم استبعاد أي مواطن مستحق من منظومة الدعم التمويني.

ملف الدعم ليس ملفاً فنياً بسيطاً

في وقت أثار غياب وزير التموين المصري شريف فاروق عن اجتماع لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس النواب الذي عقد لمناقشة أكثر من 20 طلب إحاطة تقدم بها نواب رفضاً للخطة غضباً واسعاً بين أعضاء اللجنة.

واعترض الدكتور فريدي البياضي، عضو مجلس النواب على عدم حضور وزير التموين والتجارة الداخلية اجتماع اللجنة، والاكتفاء بحضور عدد من مساعدي الوزير، مؤكداً أن خطورة الملف وحساسيته لا تسمح بمناقشته في غياب المسؤول الأول عن الوزارة.

وأكد البياضي أن ملف الدعم ليس ملفاً فنياً بسيطاً يمكن الرد عليه بإجابات إدارية أو تفصيلات بيروقراطية، بل هو ملف اجتماعي واقتصادي بالغ الخطورة، يرتبط بالأمن الغذائي لملايين الأسر المصرية، وبحق المواطنين في الحماية من موجات الغلاء والتضخم.

وحذر النائب ضياء الدين داوود، من الإسراع في تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي، مؤكداً أن المجتمع المصري غير مهياً لهذه الخطوة حالياً، وأن الملف لم يخضع حتى الآن لنقاش رسمي داخل البرلمان.

وقال داوود إن رغيف الخبز ليس مجرد سلعة عادية في حياة المصريين، بل يرتبط مباشرة بمعنى «العيش» واستقرار المواطنين، لافتاً إلى أن أي قرار يمس منظومة الخبز يجب أن يُدرس بحذر شديد وبضمانات

واضحة.

وأكد أن الفئات الأكثر احتياجًا والطبقة الوسطى تحملت أعباء كبيرة خلال السنوات الماضية بسبب الإجراءات الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة، محذراً من إضافة ضغوط جديدة تمس الاحتياجات اليومية للمواطنين.

وتساءل داوود عن آليات منع ارتفاع سعر رغيف الخبز حال تطبيق الدعم النقدي، خاصة في ظل استمرار مشكلات منظومة الخبز والتلاعبات المرتبطة بها، وعدم قدرة الحكومة على القضاء عليها بالكامل، مؤكداً أن القيمة التي تتحدث عنها الحكومة لا تتناسب مع الاحتياجات الفعلية للمواطنين، وقد لا تغطي تكلفة استهلاك الخبز الشهرية وفق الأسعار الحالية.

وطالب النائب بفتح حوار موسع قبل اتخاذ أي خطوات تنفيذية، مؤكداً ضرورة التعامل برشد مع الأوضاع المعيشية، حتى لا ينفد رصيد الصبر الناس.

خطوة شديدة الخطورة

إلى ذلك أعلنت الجبهة الشعبية للعدالة الاجتماعية «حق الناس» رفضها لخطة الحكومة الخاصة بإلغاء الدعم العيني للسلع التموينية والخبز، محذرة من أن التحول إلى نظام الدعم النقدي يمثل «خطوة شديدة الخطورة» قد تؤثر على الحماية الاجتماعية للمواطنين وتهدد الاستقرار المجتمعي.

وقالت جبهة حق الناس، وهي تحالف سياسي مصري تأسس في آب/اغسطس 2024 ويضم مجموعة من الأحزاب السياسية والشخصيات العامة ذات التوجه اليساري والناصري، في بيان، إنه رغم الرفض الشعبي الواسع، ورغم كل التحذيرات من خبراء وقوى سياسية، تصر الحكومة على المضي في تنفيذ خطتها لإلغاء الدعم العيني للسلع التموينية والخبز والتحول لما تسميه الدعم النقدي الذي تحاول تسويقه باعتباره ترشيدا اقتصاديا وإنجازا لصالح المواطن على طريقة الصب في المصلحة سيئة الصيت.

ووصفت الجبهة: هذه الخطوة بأنها استمرار لسياسات واتفاق الحكومة وصندوق النقد الدولي التي تواصل افقار الغالبية من المواطنين حتى النهاية.

وشددت على أن خطة تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي يأتي في سياق تنفيذ أبشع اتفاق مع الصندوق في كانون الأول/ديسمبر 2023، الذي نص صراحة على تصفية ممتلكات الدولة وتخفيض سعر العملة ورفع سعر الفائدة وتخفيض الدعم بتحويله إلى دعم نقدي، والزيادة الضخمة في الضرائب على الشعب مع التخفيض والاعفاءات للمستثمرين، مقابل قرض قيمته 3 مليار دولار فقط تمت زيادتها في عام 2024، إلى 8 مليار دولار.

ولفتت إلى أن الاتفاق يتيح للصندوق مراجعات دورية للسياسات الحكومة، وقالت: بعد أن قضت هذه السياسات على العدالة الاجتماعية في مصر تتجه لتصفية ما تبقى من حزم محدودة حتى للحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة، وصولا للخبز الذي كانت مضاعفة سعره وفق اتفاق أيضا مع هذا الصندوق في كانون الثاني/يناير 1977 سببا في انتفاضة جماهيرية واسعة أجبرت سلطة الرئيس أنور السادات وقتها على التراجع.

واتهمت الجبهة السلطة الحالية بأنها لا تتعظ ولا تتعلم من التجارب وتواصل اتباع تلك الروشتات السيئة والمخرية تحت ادعاءات مزيفة تحاول رسم صورة وردية مضللة، إلا أنها تتضمن ألغاما متعددة مرشحة للانفجار الحتمي.

واستندت الجبهة في اعتراضها إلى عدة نقاط، أبرزها أن دعم السلع التموينية والخبز لا يمثل السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية والعجز المالي في مصر، لافتة إلى أن الأزمة تعود للمشروعات الحكومية العشبية وسياسة الاقتراض الحكومي التي حولت فوائد الديون إلى البند الرئيسي الذي يبتلع الموارد ويستحوذ على نسبة تصل إلى 46 في المئة من الإنفاق الحكومي، فيما يستحوذ دعم السلع التموينية على 6.5 في المئة فقط، منه دعم الخبز 3.49 في المئة فقط، وولفتت إلى انخفاض نصيب الدعم في المصروفات إلى أقل من النصف في السنوات العشرة الماضية

ويريدون خفضه من جديد.

وتحدثت الجبهة عن مخطط الحكومة لخفض عدد المواطنين المستفيدين من الدعم بشكل مستمر: انخفض هذا العدد من 82 مليون شخص عام 2016 إلى 68 مليون شخص حالياً، وتسعى الحكومة لحذف من 10 إلى 12 مليوناً آخرين مع التحول لخطتها الحالية، بما يعني وصول عدد المنتفعين به إلى 56 مليون شخص فقط بنسبة 46 في المئة فقط من السكان، بما يعني حرمان الملايين من الحماية الاجتماعية بما في ذلك ملايين الفقراء بعدد يقترب من عشرين مليون فقير ومهمش.

وبينت الجبهة كيف تواصل مضاعفة سعر الخبز بمعدلات غير مسبقة، سواء بزيادات سعرية صريحة أو مستترة بخفض وزن الرغيف مرات متتالية: توالى الزيادات الصريحة من نصف قرش عام 1977 إلى قرش عام 1980 إلى قرشين عام 1984 إلى 5 قروش عام 1988، إلى عشرين قرشا عام 2024 ثم إلى 150 قرشا في الخطة الجديدة.

وحذرت الجبهة، من أن أي مبالغ للدعم النقدي ستتآكل بفعل معدلات التضخم المرتفعة وهي معدلات كانت قد وصل رقمها العام إلى 35 في المئة في بعض السنوات، ومعدل التضخم في الطعام والشراب ارتفع إلى 67 في المئة، وشددت على أن الحكومة وصندوق النقد الدولي فشلا في الهبوط بالتضخم إلى معدلات مقبولة، وما زالت تدور حول 15 في المئة وبتوقعات ان تدور حول 16 في المئة، وهو واحد من أعلى المعدلات في المنطقة.

توقف عمل 20 في المئة من المخابز

ولم يقتصر رفض الخطة الحكومية على أحزاب المعارضة، حيث حذرت شعبة المخابز باتحاد الغرف التجارية، خلال اجتماعها مع مسؤولين بوزارة التموين لمناقشة التحول للدعم النقدي، من توقف عمل نحو 6 آلاف من مخابز الدعم التمويني بنسبة تصل إلى 20 في المئة من المخابز، نتيجة تطبيق المنظومة الجديدة.

وحسب الشعبة، فإنه من المتوقع تراجع إنتاج واستهلاك الخبز المدعم بعد تطبيق الدعم النقدي بنسبة تصل إلى 40 في المئة، في ظل إمكانية

حصول أصحاب بطاقات التموين على سلع أساسية أكثر مقابل تقليل شراء الخبز.

وتنتج المخازن التموينية نحو 250 مليون رغيف يوميًا لصالح أصحاب بطاقات الدعم، إذ يحصل كل فرد بمنظومة التموين على 5 أرغفة يوميًا مقابل 20 قرشًا للرغيف الواحد، بعدما رفعت الحكومة سعره في 2024 صعودًا من 5 قروش.

كلمات مفتاحية

تامر هندأوي



اترك تعليقاً

لن يتم نشر عنوان بريدك الإلكتروني. الحقول الإلزامية مشار إليها *

التعليق *

البريد الإلكتروني *

الاسم *

☐ أعلمني بمتابعة التعليقات بواسطة البريد الإلكتروني.

☐ أعلمني بالمواضيع الجديدة بواسطة البريد الإلكتروني.

إرسال التعليق



الله المستعان.

يجب أن يستمر الدعم على المواد التموينية. وفي نفس الوقت يجب أن يكون هناك دعم مادي شهري لكل أسرة من محدودى الدخل والعاطلين عن العمل. يجب أن تتبنا دولنا نظام الضمان الاجتماعي والصحي.

رد

يونيو 28, 2026 الساعة 12:20 م

صحراوي وحدوي



عيب بلد عربي كبير يعيش ازمة رغيف.

رد

اشترك في قائمتنا البريدية

اشترك

أدخل البريد الالكتروني *

حولنا / About us

أعلن معنا / Advertise with us

أرشفيف النسخة المطبوعة

أرشفيف PDF

النسخة المطبوعة

سياسة

صحافة

مقالات

تحقيقات

ثقافة

منوعات

لايف ستايل

اقتصاد

جميع الحقوق محفوظة © 2026 صحيفة القدس العربي

